إشكالية البيئة والتنمية في العالم الإسلامي

(رؤية اجتماعية)

بقلم: أ.د/ نبيل السمالوطي(*)

تحتل قضايا البيئة وما لحقها من مشكلات أهمية كبرى سواء على مستوى البحث العلمي، أو على مستوى القرارات والمعاهدات السياسية، أو على مستوى الفكر والتنظيمات الاقتصادية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني.

وقضايا البيئة متنوعة وتهتم بها العلوم الاجتماعية والإنسانية كما تهتم بها العلوم الطبيعية. ويمكن إيجاز أهم قضايا البيئة ومشكلاتها فيما يلي:

أولا: الحفاظ على التوازن البيئي. فقد خلق الله سبحانه وتعالى الأرض وما عليها من نبات وحيوان ومناخ وثروات وغازات.. بشكل يلائم تماما حاجات الإنسان، وبشكل متوازن. يقول تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [الجاثية:١٣]. لكن تدخل الإنسان سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الدولي والتنظيمات الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمات المجتمع المدني، هذا التدخل أخل كثيرا بتوازن البيئة. فقد أزالت بعض الدول أجزاء من الغابات وأحلت مدن مكانها، وقامت دول بردم أجزاء من البحار لتوسيع رقعة اليابس في الدولة، وهناك دول قامت بإقامة بحيرات صناعية ذات ثقل كبير. كل هذا من شأنه أن يخل بالتوازن الإلهي للكرة الأرضية عليها بسبب اختلال التوازن في الثقل على الأرض، وبسبب الاختلال بين البحار واليابس، واختلال الغازات المحيطة بالكرة الأرضية...الخ.

ثانيا: مشكلة التلوث بكل أبعادها ـ سواء بسبب الغازات الضارة المنبعثة من المصانع وأجهزة الاحتراق المختلفة أو بسبب العوادم الصناعية والبشرية، ولعل أخطر أنواع التلوث التلوث الإشعاعي، ودفن النفايات النووية تحت الأرض وفي قاع البحار. ويشمل التلوث هنا، تلوث الهواء، وتلوث الماء، وتلوث التربة. وهناك

(*) أستاذ علم الاجتماع بجامعة الأزهر، مقرر لجنة المؤتمرات والندوات برابطة الجامعات الإسلامية.

التلوث السمعي والبصري والشمي.. كل هذه الأنواع تضر بصحة الإنسان وتحدث آثارا مدمرة للتوازن الكوني. هنا تأتي مشكلة ثقب الأوزون ضمن القضايا التي احتلت مساحات واسعة من الاهتمام خلال عام ٢٠٠٢م، لما تسببه من آثار مدمرة للحياة على كوكب الأرض بشكل مباشر. وقد بلغ اتساع هذا الثقب فوق القطب الجنوبي مساحة قياسية هائلة وصلت إلى ٣٠ مليون كيلو متر مربع. وقد بشر بعض المشتغلين بقضايا البيئة أخيراً، بأن طبقة الأوزون تتجه حاليا إلى تجديد نفسها، بعد إن سجل هذا الثقب انكماشا خلال السنوات الأخيرة.

ثالثا: مشكلة الاستغلال المسرف لثروات الأرض[1] الذي يعد أحد الأسباب الرئيسية المدمرة للبيئة فقد أوضح العلماء أن معدل استغلال الإنسان بعض المنتجات والثروات البيئية بشكل يفوق قدرة الأرض على تجديدها بنسبة ٢٠٪ سنويا.

وقد حذر الصندوق الدولي للحياة البرية من عواقب هذا الإسراف البيئي، وقال إنه في حالة استمرار معدلات الاستهلاك العالية للإنسان، ستصل نسبة عجز الأرض عن تجديد مصادرها البيولوجية والطبيعية إلى ٢٢٪.

وقد ثبت أن التغيرات المناخية المستمرة التي تؤدي إلى زيادة استهلاك الإنسان للغاز والفحم والنفط، هي أساس انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات الملوثة للجو.

هذه المشكلة أدت إلى مشكلة أكبر وهي ظاهرة الانبعاث الحراري (ظاهرة الصوبة الزجاجية) التي يعاني العالم منها اليوم. هذه المشكلة تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض. وهذه الظاهرة الأخيرة تؤدي إلى اختلال بيئي آخر يتمثل في ذوبان جبال جليد في القطب الجنوبي، تهدد بارتفاع منسوب مياه البحار. هذه النتيجة الأخيرة تهدد بغرق الكثير من مناطق اليابس بما عليها من مجتمعات وحياة بشرية وحيوانية ونباتية.

رابعا: مشكلة انقراض بعض الثروات الحيوانية في العالم. فقد أعلن[2] خلال عام

(١) جيلان الحميل: البيئة وسوء الاستغلال: الأهرام ـ أول يناير ٢٠٠٣م ص٧.
(٢) المصدر السابق.

٢٠٠٢م أن أكثر من (١١) ألف نوع من الحيوانات مهددة بالانقراض في العالم خلال السنوات المقبلة. ولاشك أن الإنسان هو المتهم الأول في هذا الانقراض نتيجة لعمليات الانتهاك المستمر للبيئة الطبيعية بإزالة بعض الغابات والبحيرات واستعمارها وإحلال غابات من الأبنية الخرسانية مكانها.

خامسا: مشكلة تناقص المياه العذبة النقية في العالم. فالانخفاض[1] في معدلات مياه الأمطار تؤدى ببعض المناطق إلى التصحر، لكن المشكلة أكبر من هذا بكثير. فقد ثبت أن نصف أنهار العالم تقريبا تعانى تلوثا شديدا، وانخفاضا شديدا أيضا في مستوى مياهها. كذلك فقد ثبت أن بعض بلدان الشرق الأوسط ومناطق مختلفة من الهند والصين وآسيا الغربية والاتحاد السوفيتي سابقا تعانى من تناقص مستوى المياه الجوفية بمعدلات عالية. وقد أكدت بعض الدراسات العلمية أنه بحلول عام ٢٠٢٥م سوف يعانى فردان من كل ثلاثة، من قصور شديد في المياه.

سادسا: مشكلات تآكل التربة، وهى من المشكلات الكبرى المدرجة على أجندة العالم سنة ٢٠٠٣م نتيجة للنمو الديمجرافي المتسارع الذى يشكل ضغطا كبيرا على مساحات كبيرة من الأرض الزراعية الخصبة. وهذه المشكلة تعانى منها المجتمعات كثيفة السكان ذات المعدلات العالية من النمو السكاني، والتي تعيش على الزراعة في مساحات محددة مثل المجتمع المصرى حيث تتآكل الأراضي الزراعية القديمة الخصبة بسبب بناء المساكن وتبوير الأرض وإدخال أجزاء منها في كردونات المدن والقرى. هذا بالطبع فضلا عن التجمعات السكنية العشوائية التي تصل في مصر إلى الآلاف، وهى كلها أو أغلبها على حساب الأرض الزراعية.

سابعا: المشكلات الخطيرة التي تهدد الإنسان بسبب اختلال التوازن بين الغازات على سطح الكرة الأرضية، خاصة في المناطق السكنية كالمدن. فقد حذرت منظمة الصحة العالمية في تقريرها لسنة ٢٠٠٢م من تزايد انبعاث غاز ثاني أكسيد

(١) جيلان الحميل: البيئة وسوء الاستغلال: الأهرام ـ أول يناير ٢٠٠٣م ص٧.

الكربون عالميا بنسبة ٤٠٠ مليون طن عن معدلاته السابقة. ونبه التقرير إلى أن نصف سكان الأرض معرضون لتلوث الهواء نتيجة حرق الوقود الصلب المتمثل فى الأخشاب والفحم لاستخدامه فى أعمال الطهى والتدفئة داخل منازلهم. كل هذا يسبب مشكلات صحية خطيرة فى الجهاز التنفسى ويؤدى إلى العديد من الأمراض مثل حساسية الصدر وأمراض الرئة.

ثامنا: الكوارث البيئية بسبب إهمال المسئولين والفنيين مثل كارثة التلوث الإشعاعى التى نجمت عن مفاعل تشرنوبل خلال فترة الاتحاد السوفيتى ومثل الكوارث البحرية الناجمة عن غرق ناقلات البترول والمواد الكيميائية والمشعة فى البحار والمحيطات. وتشير التقارير إلى أن أخطر الكوارث البيئية البحرية سنة ٢٠٠٢م كانت غرق ناقلة النفط (برستيج) أمام الشواطئ الأسبانية بعد انشطارها إلى نصفين فى المحيط الأطلنطى. وقد قدرت منظمات البترول كميات النفط المتسربة بحوالى ٢٠ ألف طن، مما يسجل أعلى نسبة تلوث فى مياه البحار. وقد كان من نتائج مثل هذه الكوارث المتعددة انهيار الحياة تحت سطح الماء وموت العديد من الثروات السمكية.

تاسعا: الكوارث الناجمة عن الحروب العالمية والإقليمية ولعل المثال الأشهر استخدام القنابل الذرية من جانب أمريكا فى ضرب هيروشيما ونجازاكى فى اليابان فى الحرب العالمية الثانية. وهناك العديد من الحروب المحلية والإقليمية التى تستخدم الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، مما يتسبب فى العديد من الكوارث.

عاشرا: الكوارث البيئية الناجمة عن الإرهاب المحلى والدولى. والمشكلة أن المنظمات الإرهابية أصبحت تستخدم غازات سامة كما حدث فى اليابان، وأسلحة بيولوجية ـ مثل (الجمرة الخبيثة) وغيرها من أسلحة محرمة دوليا. وهذه يذهب ضحيتها ملايين الأبرياء سنويا.

حادى عشر: الكوارث البيئية الناجمة عن البحوث العلمية غير المرشدة، وغير المنضبطة

بالضوابط الأخلاقية أو الدينية ـ مثل إجراء التجارب النووية، والتفجيرات الملوثة للهواء والماء والتربة، ودفن النفايات النووية في الأرض أو البحار والمحيطات، مما يسهم في إلحاق أفدح الأضرار بالبيئة وسواردها الطبيعية، والحياة البحرية والبرية والإنسان والنباتات...الخ.

ظهور علم لدراسة البيئة

ظهر علم دراسة البيئة سنة ١٨٦٠م أي منذ حوالي ١٤٢ سنة لدراسة الظواهر المختلفة المحيطة بالإنسان. أما الاهتمام العالمي بقضايا البيئة فلم تظهر إلا في أواخر الستينات من القرن العشرين، عندما ظهرت مشكلة عانت منها مجموعة الدول الاسكندنافيه (السويد والنرويج)، وهي مشكلة تلوث البحيرات ونفوق الأسماك بها. هنا لجأت هذه الدول إلى الأمم المتحدة لبحث القضية، وبالفعل عقد مؤتمر لدراسة هذه الإشكالية. ومن هذا التاريخ ظهر الاعتراف الدولي بقضايا البيئة لدى الأجهزة الدولية[1]. وهذا ما سوف نعالجه في الفقرة التالية.

حداثة الجهود الدولية في مناقشة ومواجهة مشكلات البيئة

إن التعدي على البيئة، وعلى نظمها المتوازنة والمتكاملة والمتناغمة التي خلقها الله عليها، أمر قديم يرجع إلى وجود الإنسان على وجه الأرض، ذلك الإنسان الذي قالت عنه الملائكة قبل ظهوره، وبمجرد أن نبأهم الله بخلقه أنه سوف يفسد في الأرض. ومازال لأن الله أعلمهم هذا وبسبب عوامل وتفسيرات متعددة ذكرها المفسرون، قال تعالى" ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[البقرة:٣٠].

وقد اتخذ هذا التعدي على النظام البيئي Ecosystemعدة صور منذ ظهور الإنسان مثل تلوث الهواء بعد اكتشاف النار وحرق الأخشاب للطهي والتدفئة.

(١) ضياء الدين عطية: مواجهة الإسلام للتحديات المتصلة بالبيئة: رابطة الجامعات الإسلامية ٢٠٠٠م ص١٨.

لكن الجهود المنظمة لحماية البيئة والحفاظ عليها لم تظهر بشكل منظم إلا فى القرن التاسع عشر، فى شكل تنظيم مجارى مياه الأنهار والبحيرات الذى بدأ مع إعداد معاهدة باريس ١٨١٤م لتنظيم استخدام مياه الأنهار الراين بين الدول التى يمر بها النهر [١]. كذلك فقد عقدت العديد من المعاهدات والاتفاقيات منذ ١٨١٥م لتنظيم حقوق الصيد والرقابة الملاحية فى الأنهار الدولية، ومناطق المياه العذبة التى توجد على الحدود بين الدول.

هذا إلى جانب الاتفاقيات المتصلة بالحفاظ وحماية الحياة الفطرية والطيور النافعة للزراعة. على أن الاهتمام الجدى بحماية البيئة بشكل متكامل لم يبرز بشكل واضح إلا خلال النصف الثانى من القرن العشرين، فقد تم عقد بعض الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية لندن سنة ١٩٥٤م التى تتعلق بمنع تلوث مياه البحر بالزيت أو النفط، واتفاقيات لاحقة[٢].

ولم تصدر جهود دولية لحماية البيئة ومكافحة إفسادها إلا حديثا. فبعد ظهور العديد من التعديات الدولية على مكونات النظام البيئى دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٦٨م إلى مؤتمر دولى لمناقشة الأخطار التى تهدد النظم البيئية. ولم يعقد أول مؤتمر دولى إلا سنة ١٩٧٢م فى بنكهولم بالسويد المؤتمر الدولى الثانى حول البيئة إلا بعد عشرين عاما من المؤتمر الأول فى لديودى جانيرو بالبرازيل فى يونيو سنة ١٩٩٢م. وقد صدر قرار عن الأمم المتحدة رقم ٥٥/ ١٩٩ بإعداد تقرير كل عشر سنوات عن التقدم الذى يتم إحرازه فى مجال تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر الدولى الأول سنة ١٩٩٢م، يعرض فى مؤتمر دولى. يعد عشر سنوات من المؤتمر الدولى فى جوها نسبرج بجنوب أفريقيا. وبالفعل عقد هذا المؤتمر فى الفترة من ٢٦ أغسطس إلى ٤ سبتمبر سنة ٢٠٠٢م تحت عنوان (القمة العالمية للتنمية المستدامة)[٣].

---

(١) فاروق العادلى: الصياغة الاجتماعية لعلاقة الإنسان بالبيئة فى مصر: دراسات اجتماعية فى البيئة: جامعة الملك عبد العزيز. سهير عبد العزيز: دراسات اجتماعية فى البيئة: جامعة الأزهر ٢٠٠٢م ص٥.

(٢) راجع أحمد سلامة: التلوث النفطى وحماية البيئة البحرية: المجلة المصرية للقانون الدولى ١٩٨٩م: وراجع أيضا أحمد سلامه: قانون حماية البيئة: عمادة شئون الطلاب: جامعة الملك سعود ـ الرياض ١٤١١/ ١٩٩١م. وراجع كذلك ضياء عطية: مصدر سابق.

(٣) الإيسيسكو: العالم الإسلامى والتنمية المستدامة: ٢٠٠٢م: تقرير حول جهود تنسيق التحضير للقمة العالمية الثانية حول التنمية المستدامة وتنفيذ الأجندة ٢١ ص٩ وما بعدها.

وقد جاء مثل الاجتماع الدولى فى شكل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية فى لديو سنة ١٩٩٢م، حدثا دوليا مهما فى طريق زيادة الاهتمام بقضايا البيئة والتنمية والحفاظ عليها فى توازنها وتكاملها ومنع أو تقليل الاعتداءات الصارخة عليها بكل الإشكال. وكان الهدف من هذا ضمان تحقق الرخاء الاقتصادى والاجتماعى والبيئى للأجيال الحاضرة والقادمة.

وقد كان من أهم نتائج ما أطلق عليه قمة الأرض فى (لديو) سنة ١٩٩٢م أن قادة العالم حددوا وتبنوا جدول أعمال واضح للتنمية المستدامة أطلق عليه (الأجندة ٢١)، وهو (إعلان لديو للبيئة والتنمية)، وإعلان المبادئ غير الملزم قانونا بشأن اجتماع دولى حول التدبير والمحافظة والتنمية المستدامة لجميع أنواع الغابات والاتفاقيات المرتبطة بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية سنة ١٩٩٢م.

وكان من بين الأهداف متوسطة المدى التى حاول هذا المؤتمر تحقيقها، تحقق التنمية، تفعيلا للتوازن بين أمرين وهما: الأول إشباع حاجات الإنسان الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والثانى مراعاة قدرة موارد الأرض والأنظمة البيئية على إشباع هذه الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية، والأجيال المستقبلة أيضا [١].

وبالرجوع إلى المرصد العالمى للبيئة سنة ٢٠٠٢م نجد أن حالة العالم بالنسبة للتنمية وسلامة البيئة، حالة ليست جيدة. ورغم المبادرات التى قامت بها الحكومات والمنظمات الدولية وأوساط الأعمال والمجتمع المدنى والأفراد لتحقيق التنمية المستدامة، فإن معدلات تحقيق الأهداف المخططة كانت بطيئة جداً بالنسبة لما هو متوقع. وفى بعض المجالات صار الأمر أكثر سواء مما كان عليه قبل عشر سنوات أى قبل سنة ١٩٩٢م.

وقد جاء بتقرير الإيسيسكو، أنه بينما ازداد الوعى بقضايا البيئة (وتم تحقيق تقدم تحقيق تقدم واضح فى مجالات محددة مثل الطاقة الريحية، والزراعة

(١) الإيسيسكو: العالم الإسلامى والتنمية المستدامة: ٢٠٠٢م: تقرير حول جهود تنسيق التحضير للقمة العالمية الثانية حول التنمية المستدامة وتنفيذ الأجندة ٢١ ص١٤.

العضوية، فإن جميع المؤشرات البيئية تقريبا تتقدم فى الاتجاه الخاطئ (المرصد العالمى للبيئة سنة ٢٠٠٢م).

أن حالة البيئة العالمية لا تزال هشة، ولا تزال الإجراءات الرامية إلى حمايتها غير كافية. ففى أغلب مناطق العالم النامى تم فى أحسن الأحوال تحقيق تقدم فى التخفيض من معدلات الفقر. كما تم تحقيق بعض التقدم فى المجالات الصعبة، إلا أن مشاكل أخرى برزت، مثل فيروس فقدان المناعة المكتسبة ـ الإيدز (الأمم المتحدة ٢٠٠٢م)[١].

ويشير تقرير الإيسيسكو حول جهود تنسيق التحضير للقمة العالمية الثانية حول التنمية المستدامة وتنفيذ الأجندة ٢١، إلى أنه (على الرغم من التقدم الذى تم إحرازه فى مجال تطبيق مبادئ التنمية، هناك تحديات رئيسية يتعين مواجهتها. فآثار العولمة لم تناقش على الإطلاق فى قمة لديو. ويتعين على الدول الفقيرة والفنية معا بذل المزيد من الجهود لجعل التنمية المستدامة فى صميم أهداف سياساتها على جميع المستويات، ولتنفيذ المخططات التى تم الاتفاق بشأنها من قبل.

وتقرير الإيسيسكو يؤكد الحاجة إلى التعاون بين كل دول العالم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهنا يذكر التقرير (أن الدول الفقيرة بحاجة إلى الموارد والتكنولوجيا والأسواق والإدارة الجيدة حتى تتقدم نحو التنمية المستدامة. وسيتعين على الدول الغنية إظهار التزام حقيقى لتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة ولتحقيق فعالية أكبر فى استخدام الموارد. ويعد عمل المجتمع المدنى والقطاع الخاص أساسيا لتلبية هذه الحاجيات... ويتعين على المخلوقات أن تظهر التزاما أكبر وتخلق أو تسمع بخلق مناخ يسمح بالتغيير)[٢].

وقد جاء بتقرير الإيسيسكو حول جهود تنسيق التحضير للقمة العالمية الثانية حول التنمية المستدامة وتنفيذ الأجندة ٢١، إنه على الرغم من أن لكل إقليم خصوصياته وأولوياته المرتبطة بالتنمية المستدامة، فإن المجالات التالية تشكل قضايا تحظى باهتمام

(١) الإيسيسكو: العالم الإسلامى والتنمية المستدامة: ٢٠٠٢م: تقرير حول جهود تنسيق التحضير للقمة العالمية الثانية حول التنمية المستدامة وتنفيذ الأجندة ٢١ ص١٥.

(٢) المصدر السابق ص١٦ وما بعدها.

مشترك من الجميع. هذه المجالات تتركز في مجالي التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة، ومن ثم يجب التركيز عليها في قمم البيئة المختلفة:

أولا: تنفيذ مبادئ قمة الأرض في لديو، خاصة في مجال مواجهة كل الاعتداءات على البيئة بسبب التلوث في الدول المتقدمة صناعيا، وفي مجال إقرار مبدأ المسئوليات المشتركة والمتباينة في مجال الحفاظ على البيئة، وفي مجال التنمية.

ثانيا: العولمة. فهناك جهود لجعل العولمة منصفه، وتوظيفها في خدمة التنمية المستدامة ومواجهة مشكلات الفقر والتخلف في قطاع كبير من دول العالم.

ثالثا: القضاء على الفقر. فهناك خطط لخفض الفقر بنسبة النصف بحلول ٢٠١٥م، وتعزيز الروابط الموجودة بين التنمية والفقر والتجارة والأمن البشري.

رابعا: الاستهلاك والإنتاج المستدامان، من خلال آليات مثل الرفع من فعالية الطاقة، والفصل بين النمو الاقتصادي والضغوط الممارسة على البيئة والموارد الطبيعية الرئيسية.

خامسا: تدبير الموارد الطبيعية، كالمياه العذبة. والتطهير ومواجهة التصحر، وتوفير المعادن والغازات وتنقية الهواء.

سادسا: الفلاحة والأمن الغذائي. ومن الأهداف المرجوة مضاعفة الإنتاج الفلاحي في أفريقيا خلال خمس سنوات وتشجيع ما يسمى بالفلاحة المستدامة والتنمية الريفية.

سابعا: الطاقة يجب على القمم إيجاد وسائل لتشجيع الدول على الحصول على الطاقة، والقيام بمبادرات لاقتسام الطاقة المتجددة والسهلة المنال.

ثامنا: المياه العذبة والتطهير. والمطلوب هنا تحقيق هدف إعلان الألفية الخاص بالحصول على المياه وخدمات التطهير وتدبير موارد المياه.

تاسعا: الاستيطان البشري المستدام. من خلال خلق وتنظيم المدن وحل مشكلات المدن الضخمة.

عاشرا: الصحة. تحسين الخدمات كجانب من استراتيجيات مواجهة الفقر.

حادي عشر: التنمية البشرية: في مجال التربية والتعليم والتشغيل وإدماج قضية النوع البشري وتنمية الشباب.

ثانى عشر: تمويل التنمية المستدامة، من خلال تعبئة جميع مصادر التمويل، ودعوة الدول المتقدمة بتخصيص ٧ , ٠٪ من الناتج القومى الخام للمساعدة الإنمائية الرسمية للدول المحتاجة. هذا إلى جانب استخدام آليات إلغاء ديون الدول الأكثر فقرا، وإيجاد مصادر جديدة للتمويل عن طريق المؤتمر العالمى لتمويل التنمية.

ثالث عشر: التجارة وولوج الأسواق: السماح لمنتجات الدول النامية لدخول أسواق الدول الأكثر تقدما، خاصة فى مجالات الفلاحة أو المنتجات الزراعية، والنسيج، وإلغاء المساعدات وإجراءات تشجيع التصدير التى تضر بالأسواق، والتخفيض من المساعدات التى تضر بالبيئة.

رابع عشر: نقل التكنولوجيا وبناء القدرات. فقد طولب مؤتمر القمة الثانى للبيئة الذى عقد فى جوهانسبيرج فى نهاية ٢٠٠٢م تعزيز خلق وسائل فعالة لتسهيل نقل التكنولوجيا، وإجراءات تشجيع بناء القدرات.

خامس عشر: إرساء الإدارة الجيدة، والبنية المؤسسية للتنمية المستدامة. فقد طالب الإيسيسكو بأن تناقش القمة الثانية للبيئة سبل تحسين الإطار المؤسسى للتنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويركز البعض على تفعيل الإدارة الوطنية، وخلق الشراكات الفاعلة. وقد تم تحديد السلم والأمن كشرط رئيسى للتنمية.

سادس عشر: متطلبات صنع القرار والإعلام. كل هذا يتطلب تطوير سياسات واستراتيجيات مدروسة وفعالة لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق المشاركة بكل أشكالها وآلياتها ـ شعبية ـ حكومية ـ إقليمية ـ دولية... وتطوير الإجراءات لمراقبة التنمية المستدامة.

سابع عشر: الحفاظ على السلم والأمن كأولويات وشروط مسبقة لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة، خاصة فى المنطقة العربية والإفريقية. وهذا ما أكدته اللجنة، والإعلان المشترك لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن البيئة، ومجلس وزراء البيئة الأفارقة. والأمن هنا يمتد ليشمل القضاء على الفقر ومواجهة مشكلات تدهور المياه والأرض.

ثامن عشر: تحرص منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال الإيسيسكو على إدراج الجانب الأخلاقي للتنمية المستدامة في إعلان وزراء البيئة بالدول الإسلامية، من أجل إضفاء الطابع الإنساني على التنمية المستدامة. وخططت الإيسيسكو استنادا إلى إعلان جدة ٢٠٠٠م، وإعلان طهران ٢٠٠١م لمناقشة الوصول إلى قانون أخلاقيات عالمي لقيادة التقدم والتنمية والحوار بين الحضارات استنادا إلى قيم الإسلام وتعاليمه في مجال التنمية والبيئة.

البيئة: المفهوم والتطور والأخطار

تعامل الإنسان الأول بشكل مباشر مع البيئة دون اعتداء عليها خلال مراحل كثيرة من حياته. فمنذ اكتشاف النار والزراعة واستئناس الحيوان، واكتشاف بعض الموارد الطبيعية كالمعادن بدأ التطور في العلاقة بين الإنسان والبيئة.

وقد تعقدت هذه العلاقة مع تطور الفكر والممارسة الإنسانية، فمع دخول الإنسان في عصر الصناعة وبناء المدن وتحويل المواد الطبيعة إلى مواد مصنعة، ازداد ضغط الإنسان على البيئة. فقد تحولت البيئة من بيئة طبيعية إلى بيئة مصنعة من جانب الإنسان. فقد استغل الإنسان البيئة باستنزاف الموارد من أجل الطاقة والسكن والصناعة والاستثمار وتحسين مستويات المعيشة، وأصبح يلقي فيها فضلاته المنزلية والصناعية، ويلوث أجواءها ومياهها. ومن هنا بدأت تظهر مشكلات البيئة وتتعقد، مع تعقد المستوى العلمي والتكنولوجي والاقتصادي للإنسان والمجتمعات والأمم.

هذه المشكلات والأزمات البيئية التي خلقها الإنسان لم تعد ذات طابع محلي أو حتى إقليمي، ولكن تفاقمت لتصبح ذات اهتمام دولي. وما زالت مشكلات البيئة ـ الماء ـ والجو ـ والتربة ذات طبيعة مجاوزة للحدود السياسية الدولية. ومثال هذا تلوث الأنهار المشتركة بين عدة دول، وتلوث الهواء والبحار والمحيطات التي يشترك فيها مجموعات كبيرة من الدول، ومثل تراكم ثاني أكسيد الكربون في الجو واختلال طبقة الأوزون التي تهدد بارتفاع حرارة كل

الأرض، وغرق العديد من المناطق، وإصابة سكان الأرض بالعديد من الأمراض الفتاكة...الخ.

إذا كانت الدول الأكثر تقدما هى الأكثر إفسادا للبيئة، فإن الدول الفقيرة هى الأكثر تضررا لعدم توافر الإمكانات الكافية لا على صعيد الوقاية، ولا على صعيد العلاج من آثار هذه الكوارث البيئية.

وقد كانت البيئة تعرف بأنها منظومة تتألف من مكونات مادية غير حية، ومكونات حية، والعلاقة بين هذه المكونات المادية والبيولوجية. لكن الأمر قد اختلف الآن كثيرا بعد أخذ البعد البشرى فى الاعتبار. ذلك لأن هذا البعد أفسد كثيرا فى توازنات البيئة، وتسبب فى تلوثها واختلال مكوناتها الطبيعة التى خلقها الله عليها.

وقد تزايدت أهمية العامل البشرى عند مناقشة مفهوم وقضايا البيئة بعد مؤتمرين مهمين حول البيئة.

الأول: مؤتمر ستوكهلم الذى نظمته الأمم المتحدة بالسويد فى الفترة من ٥-١٦ يونيو ١٩٧٢م حول البيئة البشرية، وكان من أوائل المنتديات الفكرية التى يطرح فيها المكون البشرى كأحد المكونات المهمة فى تحديد مفهوم البيئة.

الثانى: مؤتمر تبليس الذى عقدته منظمة اليونسكو فى جمهورية جورجيا داخل الاتحاد السوفيتى السابق، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة فى الفترة من ١٤-٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٧م، حول التربية البيئية. وهو من أوائل المؤتمرات الذى أدخل فيه البعد البشرى ضمن المعالجات الشمولية لمفهوم البيئة(١١).

ولذا نجد أن مفهوم البيئة أصبح الآن يتسم بالاتساع والشمول ليشمل كل الأبعاد البيولوجية، والمادية، والبشرية والجغرافية من أرض وجو وماء...الخ. إلى جانب كل العوامل الأخرى التى تلعب دورا هاما فى تحقيق التوازن للمنظومة الكلية التى تضم كل هذه العناصر.

---

(١) الإيسيسكو: دراسة عن التنمية المستدامة من منظور القيم الإسلامية، وخصوصيات العالم الإسلامى: الإيسيسكو: العالم الإسلامى: الإيسيكو: العالم الإسلامى والتنمية المستدامة: مصدر سابق: ص٥١-٥٣ .

ولعل العامل الحاسم في هذه المنظومة هو النشاط البشري الذي يظل محتفظا بتوازن البيئة وتكاملها، أو يخل بهذا التوازن.

التنمية البيئية في العالم الإسلامي

التنمية كعملية وكسياسة وكخطط وكبرامج تستهدف تحسين نوعية حياة الإنسان، والانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب في الوصول إليها. وبما أن التنمية ترتبط بإشباع حاجات الإنسان الفطرية والمكتسبة والمتجددة، وهذه الاشباعات لا حد لها، تظل عمليات التنمية الاقتصادية تعني زيادة كم وكيف الإنتاج أو الناتج القومي، وتعني تحديث الصناعة والإنتاج وزيادة القدرة على استخدام واستغلال الموارد، وعلى المنافسة، وعلى التصدير، وعلى تلبية مطالب المجتمع وأبنائه... والتنمية الاجتماعية تعني بتحسين نوعية حياة الأفراد وفاهيتهم من خلال توفير خدمات السكن الجيد والطاقة والماء والصحة والتعليم والعمل والتربية والرعاية...الخ.

والتنمية الثقافية تعني بتحسين نوعية وكمية المنتج الثقافي من خلال التعليم ومحو الأمية وحرية الفكر والإبداع وتنمية المواهب وتنوع الثقافات والفنون والآداب والإعلام. فالتنمية تنطلق من الإنسان ويتحقق من خلال تطوير فكر وحياة وأداء الإنسان، وتستهدف تحسين نوعية الإنسان، سياسيا (حرية الرأي والديمقراطية وحرية التعبير والمشاركة في اتخاذ القرار، وحرية النقد والتجمع والحق في الانتماء إلى مؤسسات المجتمع المدني وتفعيلها في خدمة المجتمع)، وثقافيا، واجتماعيا، واقتصاديا...

والتنمية ترتبط بالموارد البيئية وأساليب توظيفها، وهذه الموارد تضع حدودا أمام عملية التنمية. على أن استمرار التنمية تتطلب حسن استخدام وتوظيف الموارد وعدم إهدارها، أو تلويثها، أو سوء استخدامها. والاتجاه في علاقة البيئة بالتنمية، أن الإنسان يسعى باستمرار إلى استثمار البيئة، وقد يصل هذا إلى حد الاستنزاف والإخلال بها.

والبيئة لها القدرة باستمرار على امتصاص وتجاوز هذه الاختلالات التي يحدثها الإنسان، ما لم تتجاوز هذه الاختلالات قدرة البيئة على الاحتمال. وفي هذه الحالة الأخيرة تصبح التنمية عاملا هداما مدمر لمكونات البيئية. ومنذ دخول الإنسان عصر

الصناعة لم يتوقف إخلال الإنسان بتوازنات البيئة، وذلك على العكس من الحال خلال فترة سيادة المجتمعات البدائية الأولية. فى هذا العهد الأول كان التوازن كاملا بين الإنسان والبيئة. وبشكل عام فإن الإنسان مطالب بالتوفيق بين أهداف التنمية وضرورات حماية البيئة، وذلك من خلال إعادة النظر أو مراجعة أنماط التنمية التى سار عليها الإنسان حتى اليوم.

هذه الأنماط التى كانت فى غالبية الأحوال فى مواجهة مستمرة مع البيئة.

وإذا كان الإفراط فى الاستهلاك لموارد البيئة فى الدول الغنية والمتقدمة اقتصاديا وتكنولوجيا عاملا أساسيا من عوامل تدمير البيئة، فإن الفقر والأمية يسهمان كذلك فى تخريب البيئة فى الدول النامية، ومن بينها دول العالم الإسلامى. ففى البيئات القروية والبدوية، وفى ظل ضعف الإمكانات، قد تحدث عمليات تسهم فى تدمير البيئة مثل حرائق الأدغال، واستصلاح الأراضى، وإزالة الغابات، والرعى المفرط، والتعرية، والتصحر، وإنهاك التربة نتيجة لزراعة نوع واحد من الزراعة، واستغلال الأراضى الهامشية[1].

وكما تشير دارسة الإيسيسكو فإن هذه المشكلات تزيد حدة وخطورة عندما يصاحبها ظروف مناخية سيئة، وعندما يزامنها تبنى بعض الدول الإسلامية نماذج للتصنيع ثبت خطورتها وفشلها فى دول أخرى. فقد تكون هذه النماذج الصناعية مهدرة للطاقة، أو ملوثة للبيئة، أو مدمرة لصحة الإنسان...الخ.

وإشكالية تدمير البيئة فى الدول الإسلامية لا تقتصر فقط على سلوكيات أبنائها، وعلى النمو السكانى المتسارع فيها فحسب، وإنما يسهم فى أحداثها مشروعات الدول الصناعية المتقدمة داخل هذه الدول. فالغابات الاستوائية داخل العالم الإسلامى يتم تخريبها بمعدل (٢٥) مليون هكتار سنويا بواسطة المستثمرين الأجانب بسبب نمط المعيشة التى تقوم على التبذير لديهم. وهكذا لا يكون هذا الوجود والاستثمارات

(١) الإيسيسكو: دراسة عن التنمية المستدامة من منظور القيم الإسلامية، وخصوصيات العالم الإسلامى: الإيسيسكو: العالم الإسلامى: الإيسيكو: العالم الإسلامى والتنمية المستدامة: مصدر سابق: ص٥٦-٥٧ .

الأجنبية داخل العالم الإسلامي عاملا من عوامل النمو، بقدر ما يكون عاملا من عوامل تدمير الثروات الوطنية فيها. وهذا يؤثر على مستقبل الجيل الحالي والأجيال المقبلة. وعلى الرغم من كل هذا تقع هذه الدول الإسلامية في شرك المديونية والتبعية واختلال الميزان التجاري لصالح الدول المتقدمة.

كل هذا يعني أن تدمير موارد العديد من الدول الإسلامية، والاعتداء على البيئة فيها لا يرجع كله إلى تصرفات أبناء هذه الدول، ولكن يرجع إلى استنزافات تاريخية ومعاصرة لدول أجنبية من جانب الدول الصناعية الغربية.

هذه الأخيرة كانت هي الدول المستعمرة، ثم أصبحت لها حق استثمار الثروات في بعض هذه الدول دون رقابة فعالة من الحكومات المحلية لانعدام الوعي وانعدام القدرة. كما تشير دراسة الإيسيسكو فإن (البيئة في الدول الإسلامية تعاني من ويلات التأخر في عين المكان، ومن تأثيرات التنمية في العالم المتقدم. في عين المكان يعد الفقر والأمية والجهل والأحوال الاقتصادية والبيئية والنمو الديمجرافي من أهم أعداء البيئة، بينما عن بعد تأتي التنمية الاقتصادية للدول الغنية التي غالبا ما تملي على الدول الفقيرة بكيفية غير معلنة طريقة استغلال بيئتها[1].

وإشكالية لامبالاة سكان الدول الإسلامية تجاه قضايا البيئة، وانخفاض وعيهم بأهمية هذه القضايا وتأثيرها المدمر عليهم وعلى الأجيال القادمة، يرجع إلى عدة عوامل متكاملة. وأهم هذه العوامل نسبة الأمية الهجائية العالية التي تصل إلى ٥٠٪، فضلا عن الأمية العلمية أو الثقافية أو الدينية. وحتى لدى المتعلمين والمثقفين، فإن قضايا البيئة عادة ما لا تكون واضحة لديهم. كذلك فإنها غالبا ما تنحصر في مسائل التلوث والنظافة وغرس الأشجار. وغالبا ما يناقش المثقفون في العالم الإسلامي مشكلات البيئة في ضوء التقدم الصناعي والتكنولوجي، متجاهلين أثر الفقر والتخلف على تدمير البيئة وهو أمر شائع في العالم الإسلامي.

(١) الإيسيسكو: دراسة عن التنمية المستدامة من منظور القيم الإسلامية، وخصوصيات العالم الإسلامي: الإيسيسكو: العالم الإسلامي: الإيسيكو: العالم الإسلامي والتنمية المستدامة: مصدر سابق: ص٥٨ .

ويضاف إلى هذا كله أن غالبية سكان الدول الإسلامية لا يعرفون معنى وجود مشكلات بيئية، فالوعى البيئى لديهم فى أدنى درجاته. وهم غالبا ما يرجعون ما يصيبهم من مشكلات ناجمة عن البيئة، إلى القضاء والقدر. ولعل عدم ظهور الآثار المدمرة للبيئة إلا بعد وقت طويل، هو السبب فى عدم استجابة قطاعات كبيرة من سكان العالم الإسلامى للمشاركة الإيجابية فى حملات ودعوات حماية البيئة. والكثير من الدول الإسلامية لا يتوافر لها معايير محددة بسلامة الإجراءات أو السلوكيات أو انحرافها من منظور البيئة. كذلك لا يتوافر الرقابة الكافية على سلوكيات الناس، والمزارعين، والقطاع الخاص، والاستثمارات الأجنبية...وهكذا تصبح غياب المعايير، وغياب الرقابة عاملا جوهريا فى سيادة اللامبالاة إزاء قضايا البيئة. وإذا كان انعدام الوعى واللامبالاة من عوامل انتهاك البيئة فى الدول النامية والإسلامية، فإن القصور التشريعى عامل آخر مهم. وإذا وجدت بعض التشريعات، فإنها غالبا ما لا تكون مناسبة للواقع الاجتماعى والثقافى والاقتصادى، أو منقول من دول أخرى، الأمر الذى يجعل هذه التشريعات تولد ميتة لعدم مراعاتها للواقع الثقافى للمجتمع.

تحديات التنمية البيئية فى العالم الإسلامى:

أولا: التحدى الثقافى المتمثل فى الجهل والأمية والفقر الثقافى وانعدام الوعى البيئى. هذا إلى جانب عدم كفاءة نظم التعليم فى هذه الدول كما وكيفا، وعدم قدرة التعليم - ما قبل الجامعى وما بعده على تنمية الوعى البيئى على المستويات الثلاثة للوعى - المعرفة، والاعتقاد، والسلوك لدى منتجات هذه النظم التعليمية.

ثانيا: المشكلات البيئية مشكلات عابرة للحدود وللدول وللقارات، ولعل أكبر هذه المشكلات هى:

أ- مشكلة التغيرات المناخية. وتتحمل الدول الصناعية المتقدمة المسئولية الأولى عنها. فصناعة هذه الدول الضخمة بإفرازاتها المختلفة أدت إلى تهتكات فى ثقب الأوزون، وانبعاث ثانى أكسيد الكربون بنسب كبيرة، وإلى ارتفاع معدل حرارة الكرة الأرضية ودول

العالم النامي والإسلامي، خاصة في أفريقيا هي الأكثر تضررا على الرغم من أنها ليست السبب في هذه الكارثة. هذه الدول لا تملك الإمكانات والوسائل على المستوى الوقائي أو العلاجي. وأبرز النتائج لهذه الكارثة البيئية: اختلال الدورة المائية، مما نتج وينتج عنه الشح في توافر مياه الشرب والزراعة والصناعة في العالم الإسلامي.

ثالثا: تعد الدول الإسلامية من أكثر الدول تأثرا وتضررا من التراجع البيولوجي والتصحر. فالتنوع البيولوجي من أهم عوامل تحقيق التوازن في البيئة. هذا بالطبع إلى جانب كونه من أهم عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول. ولعل من أهم الأمثلة على هذا التراجع البيولوجي، انقراض العديد من الأسماك والحيوانات أو قلة عددها وضعف نموها. كذلك من الأمثلة انهيار الغابات نتيجة الحروق والإزالة، وبالتالي انهيار ثروات نباتية هائلة. أما إشكالية التصحر نتيجة لقلة المياه قد أصابت العديد من دول العالم الإسلامي، وما تزال تهدد العديد من دوله. والتصحر يعني فقدان ثروات نباتية ومائية شاسعة، كان يمكن استثمارها في التنمية الزراعية والسياحية والبنية التحتية للدول.

رابعا: إشكالية عولمة الاقتصاد. فتحرير التجارة والاقتصاد وإزالة الحواجز الجمركية سيكون لها انعكاساتها على قضايا البيئة لجميع الدول. فالدول النامية والفقيرة ومنها الدول الإسلامية ملزمة بمراعاة معايير الجودة للسلع المصدرة للخارج. وفي مقدمة هذه المعايير مراعاة عدم تلوث البيئة أو الاعتداء عليها خلال عملية الإنتاج. ولهذا سوف تحرم الدول الإسلامية من تصدير الكثير من منتجاتها الزراعية والصناعية لعدم توافر هذه المعايير (الأسمدة، والكيماويات، والمبيدات، وعمالة الأطفال...الخ).

ولتجاوز هذه المعوقات تحتاج الدول الإسلامية لرؤوس أموال وخبرات وتكنولوجيات وأساليب إدارة وإنتاج تعجز عنها ميزانياتها المثقلة.

* * *